

Distr.: General
29 July 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد راميريز كارنيو (جمهورية فتزويلا البوليفارية)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

طلبات استماع

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات



الرجاء إعادة استعمال الورق

16-10760X (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٣٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

طلبات استماع

٢ - الرئيس: لفت الانتباه إلى طلبات الاستماع المتعلقة بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، الواردة في المذكرة ١٦/٠٤. وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على هذه الطلبات.

٣ - وتقرر ذلك.

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

(A/AC.109/2016/6؛ A/AC.109/2016/L.7)

٤ - تلا رئيس اللجنة قائمة مستكملة من الوفود التي أبدت رغبتها في المشاركة في دورة اللجنة لعام ٢٠١٦ كمراقبين وهي الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، كوستاريكا، السلفادور، غانا، غواتيمالا، المكسيك، المغرب، ناميبيا، بالاو، بنما، باراغواي، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، أوروغواي، المراقب عن الكرسي الرسمي، والمراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

٥ - الرئيس: قال إنه عملاً بالممارسة المعتادة لدى اللجنة، سيُدعى مقدمو طلبات الاستماع لأخذ أماكنهم إلى طاولة مقدمي طلبات الاستماع وسينسحبون بعد الإدلاء ببياناتهم.

٦ - السيد سمرز (الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند): قال إنه يلزم النظر إلى اقتصاد جزر فوكلاند في سياق موقعها النائي، وقلة سكانها، والمساحة المحدودة لأراضيها إلى جانب

مناطق المحيطات الواسعة جدا الخاضعة لسيطرتها. وقد كان الاقتصاد قويا: فبلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي السنوي حوالي ١٣٠ مليون جنيه استرليني، وكانت الاحتياطيات مرتفعة، ولم تكن هناك عمليات اقتراض. وما برحت جزر فوكلاند تتمتع باكتفاء ذاتي اقتصادي منذ عام ١٩٩٠، باستثناء تكاليف الدفاع. ولا تدفع الجزر أي ضرائب للمملكة المتحدة كما لم تحصل على أي دخل يمكنها من المحافظة على درجة كبيرة من الاستقلال السياسي عن الحكومة البريطانية، مع قيامها بتطوير الخدمات العامة والهيئات الأساسية الخاصة بها وتنظيم استغلال مواردها الطبيعية.

٧ - وكان اقتصاد فوكلاند يعتمد على صيد الأسماك والسياحة والزراعة وأسهمت صناعة صيد الأسماك بنحو ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتعتبر مصائد الأسماك المستدامة من أفضل المصائد إدارة في العالم. ويمثل قطاع السياحة نحو ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد اجتذبت رحلات بحرية لاستكشاف الحيوانات البرية، فضلا عن رحلات كمالية أكبر. وتُعد تربية الأغنام من أجل صوفها الدعامة الأساسية التقليدية للزراعة في الجزر، وضُحّت استثمارات كبيرة في أحدث التكنولوجيات الإنجابية. وبالإضافة إلى ذلك، أدى برنامج جديد لاستكشاف المواد الهيدروكربونية، فضلا عن اكتشاف ما يربو على ٥٠٠ مليون برميل من الاحتياطيات القابلة للاسترداد، إلى حدوث نشاط اقتصادي إضافي كبير وإلى خلق مهارات جديدة. وعلاوة على ذلك، وفّر البرنامج الفرص الاقتصادية لا لسكان جزر فوكلاند فحسب، بل ولشركات اللوجستيات والإمداد ذات الخبرة في الأرجنتين والبرازيل وشيلي وأوروغواي، ولم يغتنم أي منها تلك الفرصة بعد.

المائة، حيث صوّت ٩٩,٨ في المائة لصالح البقاء كإقليم من أقاليم ما وراء البحار للمملكة المتحدة. فلا المملكة المتحدة ولا سكان جزر فوكلاند يشكان في السيادة البريطانية على جزر فوكلاند؛ وقد ذكرت المملكة المتحدة مرارا أنها لن تناقش السيادة على الجزر ما لم يرغب في ذلك سكان الجزر. وهم لا يرغبون في ذلك في الوقت الراهن. وأوضحت المملكة المتحدة بنفس القدر أنها لن تناقش مسائل أخرى بشأن جزر فوكلاند مع أطراف ثالثة ما لم يرغب أهل جزر فوكلاند في ذلك وفي حضورهم.

١٢ - ومضى قائلاً إن حكومة جزر فوكلاند وفرت خلال السنوات الثلاثين الماضية هياكل أساسية جديدة كبيرة، عن طريق الاستثمار الانتقائي والمدروس لإيراداتها واحتياجاتها الخاصة، دون اقتراض أي شيء أو الاعتماد على مساعدة مالية من طرف ثالث. وعند اكتشاف جزر فوكلاند بادئ الأمر لم يتم استيعاب أهل البلد أو السكان الأصليين أو قمعهم أو إبادتهم. ووصل مستوطنون إلى الجزر من أنحاء كثيرة من العالم وغادروها بمحض إرادتهم. وفي التعدادات الأخيرة، حُدد سكان جزر فوكلاند باعتبارهم منحدرين من ٥٧ خلفية إثنية مختلفة. ولا تدعم الوقائع الزعم بأن سكان جزر فوكلاند بريطانيون تم زرعهم؛ بل هم سكان بحد ذاتهم.

١٣ - واستطرد قائلاً إن الأرجنتين قامت بمحاولات مستمرة ترمي إلى تدمير الاقتصاد وسُبل العيش في جزر فوكلاند وعملت على مضايقة سكان الجزر والتنمّر عليهم من خلال سلسلة من الجزاءات الاقتصادية المستمرة. وقد أبدت حكومة الأرجنتين الجديدة بعض الملاحظات المشجعة بشأن نهجها في جزر فوكلاند، بيد أن شيئاً ما لم يتغير. وتأمل جزر فوكلاند أن تشعر الأرجنتين عما قريب أنها قادرة على تفكيك الحواجز التي أقامتها والتي تعترض التجارة

٨ - ويعتمد كل نشاط من الأنشطة الاقتصادية التقليدية في جزر فوكلاند اعتماداً كبيراً على الحفاظ على البيئة البكر وعلى استمرار الممارسات البيئية الجيدة. وتقتضي حكومة جزر فوكلاند أعلى المعايير البيئية في جميع الصناعات، ولا سيما في مجال التنقيب عن النفط. وقد استثمرت في الآونة الأخيرة في معهد البحوث البيئية الجديد، الذي وضع ترتيبات عمل مع عدد من الجامعات والمؤسسات المماثلة المرموقة في شتى أنحاء العالم. ويجري الحفاظ على الجزر من أجل الأجيال المقبلة.

٩ - وقد تقدمت جزر فوكلاند بسرعة خلال الثلاثين عاماً الماضية لتصبح إقليماً متمتعاً بالحكم الذاتي داخلياً من أقاليم ما وراء البحار. ويكفل الدستور المنقح لعام ٢٠٠٩ مجموعة كاملة من أوجه الحماية للحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في تقرير المصير، وتعكس بنوده أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وهو يُقر صراحة بأن الموارد الطبيعية لجزر فوكلاند ملكٌ لحكومة وشعب جزر فوكلاند وليس للمملكة المتحدة.

١٠ - وسنّت الجمعية التشريعية قوانين لجزر فوكلاند. أما السلطة التنفيذية، التي تتشكل من ٣ أعضاء منتخبين من الجمعية، فهي مسؤولة عن تحديد الاستراتيجيات والسياسات والحكم الرشيد في الجزر. وتلتزم حكومة المملكة المتحدة بالمسؤولية عن الشؤون الخارجية والدفاع فحسب. ويُعد التزام الدفاع الذي توفره المملكة المتحدة رادعاً من حيث الأساس ومتناسباً مع المستوى المتصور للتهديد. ويشارك أعضاء الجمعية التشريعية مشاركة تامة في وضع السياسة الخارجية التي تؤثر في سكان جزر فوكلاند والدبلوماسية العامة فيما وراء البحار.

١١ - وقد برهن سكان جزر فوكلاند على ارتياحهم للعلاقة الدستورية القائمة مع المملكة المتحدة من خلال استفتاء عام ٢٠١٣، والذي بلغت نسبة المشاركة فيه ٩٢ في

السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وتعبئة الرأي العام دعماً لإنهاء الاستعمار وتنظيم احتفالات التضامن مع شعوب الأقاليم. إلا أن جزر فوكلاند لم تشهد أي زيارات، ولا عقد منتديات، ولا أي تضامن من جانب اللجنة.

١٧ - وأردف قائلاً إنه بموجب قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، فإن لسكان جزر فوكلاند الحق في أن يحددوا بحرية مركزهم السياسي، وأن يسعوا بحرية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. بيد أنه في الوقت الذي يسعون فيه إلى مواصلة تنميتهم الاقتصادية، دأبت الأرجنتين طوال سنين كثيرة على محاولة تحطيم اقتصاد جزر فوكلاند والقيام بمحاولات غير مرغوب فيها لإعادة جزر فوكلاند إلى وضع الاستعمار. وبالرغم من ذلك، فإن الاقتصاد مضى من قوة إلى قوة. ومن خلال الإدارة المالية الحصيفة والتخطيط الاقتصادي المتبصر، تحول اقتصاد جزر فوكلاند من اقتصاد بلد فاشل قبل عام ١٩٨٢ إلى اقتصاد بلد أصبح موضع حسد الكثيرين.

١٨ - ومضى قائلاً إن الاستكشاف قد أوضح إمكانية العثور على مواد هيدروكربونية في جزر فوكلاند مما من شأنه إجراء تحول في البلد. وذكرت المملكة المتحدة أنها ستستفيد مما أكدته اللجنة الرابعة التابعة للأمم المتحدة بأن لجميع الشعوب في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الحرية في التمتع بمواردها الطبيعية؛ ولذا فإن أي عوائد متأتية من المواد الهيدروكربونية ستُدفع إلى حكومة جزر فوكلاند لاستثمارها واستخدامها حسبما تراه مناسباً لصالح البلد وسكانه. ولن يسمح سكان جزر فوكلاند بأن تدمر صناعة المواد الهيدروكربونية بيئتهم النقية وقد أصروا فعلاً على تقييد شركات المواد الهيدروكربونية بأعلى المعايير. وإذا اضطروا للاختيار، فلربما يفضلون بيئتهم على النفط. وحتى بدون

والتعاون وحُسن الجوار. ولا تزال حكومة جزر فوكلاند على استعداد، إلى جانب المملكة المتحدة، للدخول في حوار لإيجاد سُبُل للعمل معاً لصالح الأجيال المقبلة. ولا يشمل هذا الحوار مناقشات بشأن السيادة. فبعد ١٦٠ عاماً، لم تعد جزر فوكلاند مستعمرة تابعة للمملكة المتحدة، وليس في نية تلك الجزر أن تصبح مستعمرة تابعة للأرجنتين.

١٤ - واستمر قائلاً إن اللجنة رفضت على وجه التحديد مراقبة الاستفتاء الذي أُجري في عام ٢٠١٣، والذي مارس فيه سكان جزر فوكلاند حقهم في تقرير المصير باعتبارهم سكاناً أقوياء ومستقلين ومسالين. ولم تتمكن اللجنة من مشاهدة جزر فوكلاند وهي تمضي بعيداً عن الاستعمار بسبب رفضها المستمر لتنظيم بعثة زائرة للجزر، رغم دعوتها كل سنة ولسنوات عديدة للقيام بذلك. وحث اللجنة رسمياً على الوفاء بمسؤوليتها الوحيدة وهي إيلاء الاعتبار المناسب لسكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. بمن فيهم سكان جزر فوكلاند.

١٥ - السيد شورت (الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند): قال إن تركيبة سكان جزر فوكلاند كانت دائماً تركيبة عالمية جداً وأن هناك ٦٠ جنسية على وجه التقريب ممثلة حالياً في الجزر. وقد حصل كثير من الناس على جنسية جزر فوكلاند، مما يُظهر أنهم لم يكونوا مجرد عابرين. ولا يسبب الخليط الإثني أي مشاكل ولم يتعرض أحد للاضطهاد بسبب الدين أو اللون.

١٦ - وأضاف قائلاً إن ممارسات عمل اللجنة ربما تكون في حاجة إلى إصلاح إذا أُريد لها استنباط نُهج جديدة مبتكرة لإنهاء الاستعمار وفق ما يحثها عليه الأمين العام. فقد أنشئت اللجنة الخاصة بغرض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، ومن بين ما يعد من المهام المنوطة بها، إنفاذ بعثات زائرة، وتنظيم حلقات دراسية بشأن الحالة

غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وبذا تُبقي عليهم في وضع التبعية غير المقبول.

٢١ - واحتتم قائلًا إن جزر فوكلاند قد سمعت في السنة الماضية أن اللجنة نظرت في إرسال وفد إلى المملكة المتحدة والأرجنتين لمناقشة مسألة جزر فوكلاند. وأعرب عن أمله الصادق في ألا تكون اللجنة راغبة في التشاور مع بلد يراه البعض بوصفه السيد الاستعماري القديم وآخر تمثل مخططاته في أن يصبح السيد الاستعماري الجديد. وقال إنه يجب على اللجنة أن تصغي لسكان جزر فوكلاند؛ فهم وحدهم الذين يمكنهم أن يقولوا ما يريدونه بشأن مستقبلهم السياسي. ومحور عمل اللجنة إنهاء الاستعمار، لا إعادته. وأضاف قائلًا إن شعبه لن يسمح لأي شخص بأن يقوض أو يتجاوز حق السكان في تقرير المصير أو يعيدهم إلى الوضع الاستعماري.

٢٢ - السيد بيتس: قال إنه كان من المقيمين الدائمين في جزر مالفيناس حتى عام ١٩٨٢. وقد عُرس في ذهنه منذ طفولته أنه بريطاني، وأن الجزر تنتمي للمملكة المتحدة. بيد أن بحثه عن جذور النزاع أبطل تمامًا تلك الأفكار المسبقة.

٢٣ - وأضاف قائلًا إن سيادة الأرجنتين على الإقليم تقوم على سند تاريخي موروث منذ الحصول على الاستقلال من إسبانيا قبل الاستعمار البريطاني لجزر مالفيناس. وعلى النقيض من ذلك فإن المملكة المتحدة قد أخذت الإقليم بالقوة في عام ١٨٣٣، وواصلت التلاعب بالحقائق منذ ذلك الوقت. كما يتجلى ذلك في تأكيدها بأن أول مستعمرة بريطانية قد تأسست فوق أراض غير مأهولة. ولا تنطبق حُجج الحيادة بالتقادم أي حيافة إقليم من خلال ممارسة السيادة عليه باستمرار ودون انقطاع لمدة طويلة من الزمن - أو التوطيد التاريخي - أي سند ملكية للأراضي استنادًا إلى عوامل تاريخية من قبيل الحيافة السلمية على مدى فترة طويلة

لفظ، يعد الاقتصاد قويا بدرجة كافية لسكان جزر فوكلاند لمواصلة النمو والتنمية والقوة. وقد يفسر احتمال وجود النفط مع ذلك رغبة بعض الجيران في الاستيلاء على الأرض.

١٩ - واستمر قائلًا إن جزر فوكلاند تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي. وهي متمتعة بالحكم الذاتي الداخلي تماما، ولا تعتمد على المملكة المتحدة إلا في مسائل الشؤون الخارجية والدفاع. وبفضل التغييرات الدستورية، والاستثمار في التعليم والممارسات الاقتصادية السليمة، وإصلاح الأراضي، تقدمت الجزر من مجرد كونها مستعمرة، وهي ليست محتجزة ضد إرادتها. وترغب الجزر في مواصلة مسار التغيير السياسي عن طريق التطور، وليس عن طريق الثورة. وإذا لم تكن اللجنة تصدق نتائج الاستفتاء الأخير بشأن المستقبل السياسي لجزر فوكلاند، فرما يتعين عليها أن تنظم استفتاء تعضده وترصده الأمم المتحدة رسميًا. والأفضل من ذلك، أن تقوم بإيفاد بعثة زائرة للتحديث إلى السكان.

٢٠ - وأردف قائلًا إن الأمم المتحدة اعترفت بخيارات تقرير المصير الثلاثة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وهي: الاستقلال أو الاندماج أو الارتباط الحر مع دولة أخرى. وجزر فوكلاند شديدة الحماية لاستقلالها الذاتي، وترى الاندماج بمثابة خطوة إلى الوراء تجاه الوضع الاستعماري الذي تتحرك الجزر بعيدا عنه. وربما يمكنها، في عالم مثالي، العمل من أجل الاستقلال التام أو الارتباط الحر، بيد أن هناك مشكلة تتمثل في أن دولة مجاورة أخرى أكبر وأقوى ترغب في اغتصاب البلد. ولأن الجزر صغيرة جدا وعددها قليل بما لا يتيح لها الدفاع عن النفس، فسوف تحتاج إلى حماية من دولة صديقة لسنوات مقبلة. ونظرا لطموحات الأرجنتين الاستعمارية تجاه جزر فوكلاند، فإنها تحول بينها وبين استكشاف خيارات تقرير المصير بالكامل، والتي تُعد مقبولة لسكانها ليتسنى لتلك الجزر أن تُرفع من قائمة الأقاليم

تدعم المنتديات الحكومية الدولية ومجموعات أخرى في جميع أنحاء العالم موقف الأرجنتين.

٢٧ - ومضى قائلاً إن المملكة المتحدة بنت قاعدتها العسكرية في مونت أغرادابلي في جزر مالفيناس منذ عام ١٩٨٦، وهو العام ذاته الذي أعلنت فيه الجمعية في القرار ١١/٤١ المحيط الأطلسي بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية منطقة سلام وتعاون في جنوب المحيط الأطلسي. وتنتهك عسكرة جزر مالفيناس أيضا الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٢٧٠٨ (د-٢٥) التي طُلب فيها إلى الدول الاستعمارية الانسحاب الفوري وغير المشروط من القواعد والمنشآت العسكرية الموجودة في الأقاليم المستعمرة، والامتناع عن إنشاء قواعد ومنشآت عسكرية جديدة.

٢٨ - واستطرد قائلاً إنه علاوة على ذلك، فإن الوجود العسكري البريطاني القوي في الجزر قد مهد الطريق للاستغلال الانفرادي للموارد السمكية والهيدروكربونية والموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة المتوافرة بشكل غير عادي. وبحسب تقديرات غير رسمية، حققت شركات الصيد أرباحا بلغت ٨٠٠ مليون دولار في العام من أنشطتها في المناطق البحرية المحيط بجزر مالفيناس، وجورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية. ومن الواضح أن نمط الحياة التقليدية في الجزر قد اختفى وحل محله شيء مصطنع تماما وجد لتلبية احتياجات الجهات الفاعلة الاقتصادية الجديدة.

٢٩ - واختتم قائلاً إنه لا يزال مقتنعا بأن السبيل الوحيد لحل النزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة هو إعادة فتح باب المفاوضات الثنائية وإنشاء إطار للتوصل إلى قرار سريع وعادل لإنهاء الاستعمار الذي يؤثر في الأرجنتين كما يؤثر في تراب أمريكا الجنوبية في جنوب المحيط الأطلسي.

من الزمن - التي تستخدمها المملكة المتحدة، لأن الأرجنتين أعربت بانتظام عن اعتراضها للحيازة البريطانية للجزر.

٢٤ - ومضى قائلاً إن سكان الأرخيبيل الحاليين، جزء لا يتجزأ من سكان الجزر البريطانية، وليسوا سكانا يخضعون للاستعباد أو الاستغلال الأجنبي، على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ولذا لا يستوفون شروط الاستفادة من الحق في تقرير المصير. كما أن مبدأ تقرير المصير جرى التذرع به على سبيل الخطأ في حالة جزر مالفيناس حيث لم ينشأ نزاع بالنسبة للمركز السياسي للسكان المستعمرين، بل على الإقليم الذي أنشئت عليه المستعمرة. وعلاوة على ذلك، فإن الفقرة ٦ من القرار ١٥١٤ (د-١٥) تنص على أن السلامة الإقليمية للبلد تقدم على حق تقرير المصير.

٢٥ - واستطرد قائلاً إن آخر تقرير بشأن تعداد السكان في عام ٢٠١٢، أظهر أن ما يقرب من رُبع السكان البريطانيين في الجزر يتألفون من مهاجرين بريطانيين، وهذا دليل على سياسة إعادة الاستعمار المستمرة. وتحتفظ المملكة المتحدة بسيطرة ديمغرافية محكمة على القوة العاملة، عن طرق مطالبة العمال الأجانب بالحصول على تصريح ومنح الأفضلية لمقدمي الطلبات من بعض البلدان والأقاليم التابعة للكومنولث، وبالتالي ضمان استمرار الأغلبية للعنصر الأبخلوسكسوني.

٢٦ - وأردف قائلاً إن جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تضررت من هذا النزاع الذي لم يُحل بعد، ويمثل جرحا لم يندمل في جنوب المحيط الأطلسي ويعد خطرا على الأمن الإقليمي، وقد اعترفت بشرعية مطلب الأرجنتين. واعتمدت منظمة الدول الأمريكية إعلانا جديدا بشأن موضوع جزر مالفيناس في الأسبوع الماضي، كما

٣٣ - وأعربت عن اقتناعها بحقوق السيادة لبلدها على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر سانديويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، ودعت اللجنة إلى تعزيز الحوار البناء بين المملكة المتحدة والأرجنتين من أجل التوصل إلى حل سلمي للوضع الاستعماري الذي يعتبر إهانة لقارة أمريكا الجنوبية.

مشروع القرار *A/AC.109/2016/L.7* مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

٣٤ - السيد باروس ميليت (شيلي): عرض مشروع القرار *A/AC.109/2016/L.7* باسم مقدميه، وقال إن النص يُقر بموقف الأمم المتحدة الثابت بشأن الحل السلمي للتراع على السيادة على جزر مالفيناس، وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وأضاف قائلاً إنه في هذا الصدد، ترحب شيلي بالموقف البناء لحكومة الأرجنتين واستعدادها للحوار كما تجلّى في الاجتماعات الثنائية الأخيرة بين الرئيس الأرجنتيني وبين رئيس الوزراء البريطاني، حيث أعرب كلاهما عن الرغبة في مواصلة الحوار المفتوح.

٣٥ - وأضاف قائلاً إن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيدت مرارا الحقوق المشروعة للأرجنتين في التراع على السيادة بشأن جزر مالفيناس، وقد حدث هذا مؤخرا في حزيران/يونيه ٢٠١٦ حيث اعتمدت منظمة الدول الأمريكية بالإجماع إعلانا جديدا بشأن مسألة جزر مالفيناس، ودعت فيه المملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات مع جمهورية الأرجنتين.

٣٦ - وأردف قائلاً إن مشروع القرار يعترف بأن مسألة جزر مالفيناس حالة استعمارية خاصة وفريدة تختلف عن غيرها نتيجة للتراع على السيادة بين الدولتين. والسبيل الوحيد لإنهاء هذا الوضع هو من خلال التفاوض على تسوية

٣٠ - السيدة فيرنت: قالت إن جدّ جدها لويس فيرنت كان قد عُيّن كأول قائد سياسي وعسكري لجزر مالفيناس من قبل حكومة بوينس إيريس في عام ١٨٢٩. وأضافت قائلة إن فيرنت الذي كان تاجرا وُلد في هامبورغ، اتخذ من الأرجنتين وطنا له، وأصبح مواطنا أرجنتينيا في عام ١٨٢١. وعاش في الجزر مع زوجته و ٤ أطفال، وُلد أحدهم هناك في عام ١٨٣٠.

٣١ - وأردفت قائلة إن حكومة بوينس إيريس تنازلت في عام ١٨٢٣ عن حقوق الزراعة والصيد التجارية لأحد معاوين لويس فيرنت مقابل القيام بتعيين حدود سندات ملكية الأراضي؛ ونتيجة لذلك، بدأ فيرنت الاستثمار في التنمية الاقتصادية للجزر. واعتقادا منه أن إنشاء مستعمرة سيكون من مصلحة الأرجنتين، فقد التمس بعد ذلك ملكية أراضٍ شاغرة في اثنتين من الجزر مقابل الالتزام بإنشاء مستوطنة دائمة هناك. ووافقت حكومة الأرجنتين على الطلب في عام ١٩٢٨ واختيرت بويرتو سوليداد مقرا لحكومة جزر مالفيناس. ومنذ ذلك الوقت، اتخذت المستوطنة طابعا دائما، وكان تعيينه كقائد سياسي وعسكري للجزر في عام ١٨٢٩ نتيجة طبيعية لجهوده وللسياسة المتعمدة التي انتهجتها حكومة بوينس إيريس لتوطيد سياستها على الإقليم. واعترافا من فيرنت بولاية الأرجنتين، أخذ يقدم لحكومة بوينس إيريس تقارير منتظمة عن خصائص وإمكانات الجزر وعرض مقترحات لمواصلة تنميتها.

٣٢ - واستطردت قائلة إن الوثائق الموجودة في المحفوظات الوطنية تبين أن فيرنت مارس سيادة الأرجنتين على جزر مالفيناس بين عامي ١٨٢٤ و ١٨٣٢. وفي وقت لاحق شتت وشرّد سكان هذه المستوطنة، الذين كان معظمهم أرجنتينيين على يد المهاجرين البريطانيين في عام ١٨٣٣.

ما برحت تشكل جزءاً لا يتجزأ من إقليم الأرجنتين منذ نشأة الدولة. وأردفت قائلة إن جمهورية الأرجنتين لم توافق أبداً على احتلال المملكة المتحدة للإقليم بالقوة في عام ١٨٣٣ ودعت منذ ذلك الحين إلى استعادة سيادتها الكاملة عليه. ومضت قائلة إنه لا مرور الوقت قد قوّض صحة ادعاءات الأرجنتين ولا نال من قوة اقتناعها بأن النزاع على السيادة الذي طال أمده يجب أن يُحل من خلال مفاوضات ثنائية. وجميع الأحزاب السياسية في الأرجنتين متفقة بشأن هذا الموضوع، وهو ما يتجلى في مرافقة ممثلي مختلف الأحزاب السياسية لها في الاجتماع. وأكدت من جديد استعداد حكومتها الكامل لاستئناف المفاوضات مع المملكة المتحدة من أجل التوصل إلى حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة.

٤٠ - ومضت قائلة إن قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) يدعو إلى حل النزاع على السيادة على جزر مالفيناس بين الأرجنتين والمملكة المتحدة عن طريق المفاوضات الثنائية التي تأخذ في الاعتبار مصالح السكان. وعلى الرغم من أن الأرجنتين أيدت بقوة دائماً مبدأ تقرير المصير للشعوب، فإنه لا يمكن التذرع بهذا المبدأ لانتهاك السيادة الإقليمية للدول القائمة. ولذا لا ينطبق مبدأ تقرير المصير على سكان جزر مالفيناس، الذين لم ينالوا الاعتراف كشعب يمكنه ممارسة ذلك الحق بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وعلاوة على ذلك لم يُشر أي من القرارات المتعلقة بالمسألة إلى تقرير المصير، وقد رُفضت المحاولات السابقة لإدراج إشارات من هذا القبيل.

٤١ - واستمرت قائلة إنه في عام ١٨٣٣، قامت المملكة المتحدة بطرد السلطات الأرجنتينية والسكان الأرجنتينيين، وقامت بعد ذلك بزراعة مستوطناتها، وأخضعت سياسات الهجرة لسيطرتها الدقيقة، التي استمرت في تحديد تكوين

بين الحكومتين. ولذلك يطلب مشروع القرار من الطرفين استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. واستطرد قائلاً إن استمرار الأوضاع الاستعمارية في القرن الحادي والعشرين أمر عفا عليه الزمن، ويجب إنهاؤه. ويُعرب مشروع القرار عن أسف اللجنة لعدم بدء تنفيذ العديد من قرارات الأمم المتحدة التي حثت طوال سنوات على إجراء مفاوضات مباشرة.

٣٧ - وأعرب عن تأييد مقدمي مشروع القرار بقوة للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر حيث يرون أن المفاوضات الثنائية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة هي السبيل الوحيد لحل النزاع كما أعرب عن أمله في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء على غرار القرارات السابقة بشأن هذا الموضوع.

٣٨ - السيدة مالكورا (المراقبة عن الأرجنتين): تكلمت بصفتها وزيرة الشؤون الخارجية والعبادة في جمهورية الأرجنتين، فأعربت عن دعمها لعملية إنهاء الاستعمار، وقالت إن وفد بلدها سوف يواصل المشاركة بنشاط في أعمال اللجنة الخاصة، بما في ذلك التقييم السنوي لحالة الأراضي والحلقات الدراسية الإقليمية المتعلقة بإنهاء الاستعمار.

٣٩ - وأضافت قائلة إن المسألة الخاصة والفريدة المتعلقة بجزر مالفيناس هي مسألة تاريخية ومحورية في السياسة الخارجية للأرجنتين، على نحو ما ينص عليه دستورها، الذي أكد مجدداً السيادة المشروعة وغير القابلة للتصرف لجمهورية الأرجنتين على جزر مالفيناس، وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، التي

في ما يتعلق بجزر مالدينا قد أعاق تطوير العلاقات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. بيد أن الرئيس المنتخب مؤخرا في الأرجنتين، أبلغ رئيس وزراء المملكة المتحدة عن استعداده لبدء فصل جديد في العلاقات لأن البلدين تمتعا بصورة تقليدية بعلاقات منفعة متبادلة في كثير من مجالات التعاون.

٤٤ - وتابعت قائلة إنه بناء على ذلك، اجتمعت مؤخرا مع وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في أول اجتماع رسمي بين وزير الخارجية البريطاني والأرجنتيني منذ أكثر من عقد من الزمن. وقد ناقشا إمكانية تعزيز العلاقات الثنائية في العديد من المجالات ذات الاهتمام المتبادل، وخلصت إلى أن الخلاف على جزر مالدينا ينبغي ألا يؤثر على تقدم خطة إيجابية تشمل تحديد مجالات التعاون الممكنة في جنوب المحيط الأطلسي. كما اتفقا أيضا على تعزيز التعاون في أنتاركتيكا.

٤٥ - وقالت إن الأرجنتين تود النظر في جدول أعمال واسع النطاق مع المملكة المتحدة بغية معالجة جميع القضايا وبناء توافق في الآراء في مجالات مختلفة. على أنه يجب المحافظة على حوار مفتوح وواضح، من أجل العمل بشكل مكثف وموضوعي صوب حل مسألة جزر مالدينا وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

٤٦ - واسترسلت قائلة إنه لكي تكون منطقة جنوب المحيط الأطلسي نموذجا دوليا للسلام والحوار بين الأمم يجب أن تكون خالية من الأسلحة النووية، ومن تدابير العسكرية، ويجب حل النزاع على جزر مالدينا. وتوفر الظروف الآن سياقاً مواتياً لمعالجة المسألة على الصعيد الثنائي والتغلب على الخلافات. وأعربت عن الأمل في أن تتمكن الأرجنتين والمملكة المتحدة من العمل بشكل ابتكاري وبروح من

سكان الإقليم. ولذا فإن إنهاء الاستعمار وتقرير المصير ليسا مفهوماً مترادفين، ويجب حل النزاع الأساسي على السيادة بواسطة كل من الأرجنتين والمملكة المتحدة.

٤٢ - وتابعت قائلة إنه طوال ١٦ عاماً بعد اتخاذ القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) أجرت حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة مناقشات موضوعية وفي عام ١٩٦٨ وقعت بالأحرف الأولى على مذكرة تفاهم بهدف تسوية النزاع على السيادة بصفة نهائية وبطريقة ودية. وفي عام ١٩٧٤ ناقشتا اقتراحاً بريطانياً بإيجاد إدارة مشتركة للجزر، كخطوة وسط تجاه حل نهائي للنزاع على السيادة؛ وفي عام ١٩٨١ عقدتا اجتماعات ثنائية في نيو يورك لم تفض للأسف إلى اتفاق بشأن تلك المسألة. وخلال تلك الفترة، بذلت الأرجنتين جهوداً لتحسين ظروف معيشة السكان الذين يعيشون في جزر مالدينا، بما في ذلك عن طريق وضع جدول زمني أسبوعي لرحلات جوية مباشرة إلى أراضي الأرجنتين القارية، وتوفير إمدادات الوقود، وتيسير إمكانية الحصول على الرعاية الصحية ونظم التعليم الأرجنتينية. بيد أنه منذ وقوع الأعمال العدائية عام ١٩٨٢، دأبت المملكة المتحدة باستمرار على رفض استئناف المفاوضات، ورغم النداءات المتكررة من جانب الأمم المتحدة للطرفين بغية التوصل إلى تسوية. وقالت إنها تود أن تذكر بأن الأعمال العدائية قد حدثت عندما كانت الأرجنتين تحكمها ديكتاتورية عسكرية، تسببت في فقدان أرواح للبريطانيين والأرجنتينيين، تستحق التكرار.

٤٣ - واسترسلت قائلة إنه منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة قبل ٢٦ عاماً، أعربت الأرجنتين مراراً عن استعدادها لحل المسألة من خلال المفاوضات مع المملكة المتحدة، مع مراعاة مصالح سكان جزر مالدينا، واحترام نمط حياتهم. وكان جلياً أن الجمود

التعاون لمعالجة كل مسألة في جدول الأعمال الثنائي. وعلاوة على ذلك، من المتوقع على نحو ما يطلبه قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، أن تُنهي المملكة المتحدة استكشافها واستغلالها من جانب واحد للموارد المتجددة وغير المتجددة في المنطقة المتنازع عليها، وهو ما أداته متديبات متعددة الأطراف وإقليمية عديدة.

٥٠ - السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): قال إن ثمة حاجة إلى مناقشة الأبعاد السياسية لاستمرار وجود ١٧ إقليمًا من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بعد مضي عقود على إنشاء اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، وهي

أبعاد ينبغي أن تدفع باللجنة إلى تكثيف جهودها لإنهاء الاستعمار، فالاستعمار جرم في حق الإنسانية، وانتهاك للقانون الدولي. ولذا يُريد وفد بلده مشروع القرار، الذي سيؤكد اعتماده بتوافق الآراء مجددًا، ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية للتزاع حول السيادة. وأعلن دعم الجمهورية العربية السورية لمبدأي تقرير المصير والسلامة الإقليمية، على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، ولكنها لا تؤيد الاستخدام الانتقائي لمبدأ تقرير المصير لتبرير احتلال ينتهك السلامة الإقليمية للأرجنتين منذ عام ١٨٣٣. فحق تقرير المصير لا ينطبق على مستوطنين أجانب في إقليم ما. ولذا ينبغي إدانة التدابير الأحادية الجانب التي اتخذتها المملكة المتحدة في جزر مالديناس فهي تدابير تنتهك قرارات الأمم المتحدة وتقوض محاولات التوصل إلى تسوية سلمية.

٥١ - وأعرب عن تأكيد دعم وفد بلده مجددًا للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في ما يتعلق بجزر مالديناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وأضاف قائلاً إن المستوطنات البريطانية في تلك الأراضي قد أوجدت حالة مماثلة للحالة التي أوجدتها المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي السورية والفلسطينية المحتلة. وينبغي إنهاء الاحتلال البريطاني وفقاً لقرارات الجمعية العامة التي تنص على أن وضع تلك الجزر إنما هو حالة استعمارية خاصة وفريدة تتعلق بالتزاع على السيادة بين المملكة المتحدة والأرجنتين ولا يمكن حله إلا بالمفاوضات

٤٧ - واختتمت قائلة إنه مع توافر الإرادة السياسية، يمكن التوصل إلى حل نهائي لمسألة جزر مالديناس. وهي تود بصفة خاصة أن تشيد بالبلدان التي قدمت مشروع القرار، فضلاً عن المنظمات وأعضاء المجتمع الدولي الذين أيدوا باستمرار تسوية التزاع.

٤٨ - السيد إرميدا كاستيو (نيكاراغوا): قال إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد أعلنت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، ولذا يتعين تحرير المنطقة من الاستعمار. وليس من المقبول أن تستمر المملكة المتحدة في رفض استئناف الحوار مع الأرجنتين حول مسألة السيادة، بالرغم من مرور الوقت والنداءات الكثيرة من أجل الامتثال لقرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠).

٤٩ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي أن تمثل المملكة المتحدة لقرارات الأمم المتحدة وذلك بمناقشة المسألة مع الأرجنتين، والقبول بأن جزر مالديناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها جزء لا يتجزأ من جمهورية الأرجنتين. وقال إن الجمعية الوطنية في نيكاراغوا أعلنت يوم ١٠ حزيران/يونيه يوماً وطنياً للتضامن مع الأرجنتين بشأن مسألة جزر مالديناس، وأعلن برلمان أمريكا الوسطى، اليوم ذاته يوماً لتضامن أمريكا الوسطى مع جزر مالديناس الأرجنتينية. وقد آن الأوان لإزالة الاستعمار

سياق عملية إنهاء الاستعمار التي تضطلع بها الأمم المتحدة منذ تأسيسها. ولئن كان هناك اعتقاد بأنه يمكن التوصل إلى حل عن طريق التفاوض عبر الحوار المباشر بين الطرفين، فقد تلزم تدابير وإجراءات أخرى إذا لم يتم تحقيق النتائج المرجوة ضمن إطار زمني معقول. فلا يمكن تحقيق السلام العالمي والعدالة الاجتماعية الدولية إلا عن طريق القضاء على المصادر المحتملة للتزاع، بما في ذلك تلك الناشئة عن التمسك بمزاعم بالية بشأن أملاك إمبريالية في قارات نائية. وتلتزم بلدان أمريكا اللاتينية التزاما خاصا بذلك المسعى، حيث عملت بنشاط لجعل المنطقة المحيطة بجزر مالفيناس منطقة سلام.

٥٥ - واستطرد قائلاً إن الحق في تقرير المصير لا ينطبق في حالة جزر مالفيناس وقد رفضته الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى في هذا الصدد، مرارا. وينبغي احترام الحقوق والتطلعات الأخرى لسكان جزر مالفيناس على النحو الواجب؛ حيث تم زرع هؤلاء السكان بواسطة السلطة الاستعمارية لأغراضها الخاصة، وهم لا يشكلون طرفا ثالثا في النزاع. فهؤلاء السكان مستمدون من الاحتلال لجزر مالفيناس بواسطة السلطة الاستعمارية في عام ١٨٣٣، عندما قامت بطرد السلطات الشرعية والسكان الأصليين الأرجنتينيين، ليحل محلهم رعايا بريطانيون، ومن ثم قامت تلك السلطة بفرض سياسة هجرة تمييزية أعاققت عودة السكان الأرجنتينيين الأصليين وتوطين المواطنين الأرجنتينيين بعد ذلك.

٥٦ - اعتمد مشروع القرار *A/AC.109/2016/L.7*.

٥٧ - السيد لورينتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن وفد بلده شارك في تقديم مشروع القرار انطلاقا من الشعور بالفخر، والأهم من ذلك الشعور بالواجب. فعلى الرغم من أن مسألة جزر مالفيناس

السلمية. وينبغي أن يواصل الأمين العام مهمته في القيام بمساع حميدة بموجب ولايته المحددة في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وينبغي أن تنفذ المملكة المتحدة أكثر من ٣٠ قرارا اتخذتها اللجنة وأن تبدأ حوارا مع الأرجنتين. وعليها أن تعمل بصورة جادة مع اللجنة والابلاغ بانتظام عن التدابير التي تتخذها لتنفيذ تلك القرارات.

٥٢ - السيد سيفيا بورخا (إكوادور): قال إن وفد بلده يؤيد استراتيجية الأرجنتين لتسوية النزاع على السيادة على جزر مالفيناس، وجورجيا الجنوبية، وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وبالتالي إنهاء الوضع الاستعماري في إطار تسوية المنازعات بالوسائل السلمية المنشأ. بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

٥٣ - وأضاف قائلاً إن مشروع القرار يدعو إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض بين الأرجنتين والمملكة المتحدة باعتبار ذلك السبيل إلى إنهاء المأزق الراهن. وأعرب عن الأمل في أن يقوم الأمين العام من خلال اضطلاعهم بمهمة المساعي الحميدة، باقتراح حلول ابتكارية وجرئة للمساعدة في حل النزاع. وأردف قائلاً إن الاجتماع الثنائي الأخير بين وزير الخارجية الأرجنتينية والبريطانية وهو الأول من نوعه منذ ١٤ عاما، يمثل تقدما مشجعا. ولئن أكد الوزيران عدم موافقتهم على الجوانب الفنية للنزاع، فإنهما أيضا حددا مجالات هامة للتعاون في ما يتعلق بجنوب المحيط الأطلسي، وهي المنطقة المتاخمة للأرجنتين ولكنها تبعد آلاف الكيلومترات عن الأراضي البريطانية، ولا سيما في مجالات استغلال الموارد الطبيعية والربط بين قارة أمريكا الجنوبية والجزر.

٥٤ - واستطرد قائلاً إن المسألة المطروحة ليست مجرد نزاع ثنائي فحسب، وإنما هي أيضا حالة استعمار لم يتم حلها في

المشروعة للآخرين هي الأدوات الوحيدة المتاحة للمملكة المتحدة، كما يتجلى في رفضها المتكرر للمشاركة بمُحسن نية في مفاوضات مع الأرجنتين. وأشار إلى إصرار المهاتما غاندي على أنه مهما بدا القوي قويا فإنه لا محالة سيضطر إلى الرضوخ ويدخل في مفاوضات، وأعرب عن الأمل في ألا تؤكد المعركة العالمية ضد الإمبريالية والاستعمار زعم تراسيماخوس بأن العدالة ليست سوى امتياز للقوي.

٦٠ - السيد كسو جونغ جينغ (الصين): قال إن الخلاف على جزر مالفيناس من مخلفات الماضي الاستعماري. وقد دأبت الجمعية العامة واللجنة طوال سنين، على اتخاذ قرارات تدعو الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى إجراء مفاوضات بغية حل المسألة بالوسائل السلمية وفقا لرغبات اللجنة والدول الأعضاء. وقد دأبت الصين بصورة مستمرة على تأييد ادعاء الأرجنتين بالسيادة على جزر مالفيناس، فضلا عن مبدأ التسوية التفاوضية للتزاعات الإقليمية الدولية وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تبدأ الأرجنتين والمملكة المتحدة حوارا بناءا للتوصل إلى حل تفاوضي سلمي وعادل ومناسب في المستقبل القريب.

٦١ - السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين): قالت إن مسألة جزر مالفيناس تسبق تاريخيا ميثاق الأمم المتحدة بل وحتى عصبة الأمم. ومنذ زمن طويل دأبت الجمعية العامة على توفير الفرصة كي يُعرب المجتمع الدولي عن إصراره عن وجوب تعجيل الحكومتين البريطانية والأرجنتين بالمفاوضات المتعلقة بالتزاع على السيادة. وما برح الافتقار إلى الإرادة السياسية للتفاوض بمُحسن نية، بشأن المسألة يشكل السبب الأساسي للتوترات العسكرية والدبلوماسية على مدى سنوات. وقد أقرت الجمعية العامة مرارا وتكرارا بأن المسألة المحورية ليست إرادة شعب مستعمر خاضع لسيطرة أجنبية، بل هي مسألة ادعاءات

وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها هي أساسا مسألة أرجنتينية وعنصرا أساسيا من عناصر السياسة الخارجية للأرجنتين، فهي أيضا ذات أهمية بالغة لهوية وتاريخ شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فالجزء جزء من الجرف القاري لأمريكا الجنوبية ويتجلى بوضوح استمرارها الجغرافي لإقليم الأرجنتين، من الصور الساتلية. ولذا فإن الادعاء بشرعية السيادة الأرجنتينية محفور في المشهد الطبيعي، وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يحظى بدعم القانون الدولي.

٥٨ - وأضاف قائلاً إن المملكة المتحدة تتجاهل بصورة منهجية نحو ٤٠ قرارا بشأن المسألة اعتمدها الجمعية العامة واللجنة. ولو أن أي بلد عضو في اللجنة لم يولي الاعتبار ولو جزء من هذا العدد، لكان قد واجه بلا شك جزاءات وقيودا متعددة؛ وهذا يدعو إلى التساؤل بشأن وحدة التقيّد بمبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء. فالأقوياء يشوهون أيضا معنى مصطلحات من قبيل التعددية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان تحقيقا لغاياتهم الخاصة، بالإضافة إلى الإساءة إلى مفهوم تقرير المصير وتمييعه حفاظا على الوضع الاستعماري. ويشعر الذين تحرروا من الإمبراطوريات الأخرى على أساس هذا المبدأ بأن هذه المحاولات تشكل إهانة لهم. فلا يمكن لأحد إطلاقا إقناعهم بأن مجموعة من المحتلين يشكلون شعبا أو يمكن أن يتمتعوا بحق تقرير المصير.

٥٩ - واستطرد قائلاً إنه كما تأكد أثناء الاجتماعات الوزارية لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، فإن الجغرافيا والقانون الدولي والتاريخ والمجتمع الدولي للأمم، والمشروعية، والحقيقة والعدالة، كلها تقف إلى جانب الأرجنتين. بينما الفخر وتجاهل الحقوق

٦٥ - وأضاف قائلاً إنه في مؤتمر القمة الرابع للجماعة الكاريبية، الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أكدت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من جديد دعمها للأرجنتين في النزاع على السيادة، واهتمام المنطقة باستئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية ونهائية تماشياً مع الإعلانات الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ومنتديات مختلفة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٦٦ - وأردف قائلاً إن الأرجنتين تستحق التشجيع على جهودها الرامية إلى تسوية النزاع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام. وتكرر كوبا الدعوة إلى التوصل إلى حل متفاوض عليه وعادل ونهائي للنزاع في الوقت المناسب، عن طريق الحوار والتعاون، ولهذا الغرض تحت المملكة المتحدة على قبول دعوة السلطات الأرجنتينية إلى استئناف المفاوضات. كما ينبغي للجنة أن تعمل أيضاً من أجل ضمان استئناف المفاوضات. وينبغي للأمين العام الاضطلاع بمهمته للمساعدة التي كلفته بها الجمعية العامة. وقد انضمت كوبا إلى الالتزام الوارد في إعلان هافانا الذي اعتمده الجماعة الكاريبية في عام ٢٠١٤، بمواصلة العمل لتخليص المنطقة من الاستعمار والمستعمرات. وأخيراً قالت إن وفد بلدها طلب إلى الأمين العام أن يعمم الإعلان الذي أصدره الفريق العامل المعني بالصدقة والتضامن مع الأرجنتين في نيسان/أبريل ٢٠١٦ الفريق العامل المعني بالصدقة والتضامن مع الأرجنتين بتنسيق من رابطة الأمم المتحدة في كوبا، كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند الحالي من جدول الأعمال.

٦٧ - السيد أركيا فيفاس (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، فقال إن الاتحاد أكد

متنافسة بشأن السيادة على الجزر الواقعة على مسافة قصيرة من سواحل الأرجنتين.

٦٢ - وأضافت قائلة إن حكومتها لا تزال تشعر بالقلق العميق إزاء الإخفاق المحبط في تحقيق تقدم. فسانت فنسنت وجزر غرينادين، مثلها في ذلك مثل جميع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ملتزمة بحل عادل وسلمي للنزاع، وتدعو الحكومتين الأرجنتينيتين والبريطانية إلى استئناف المفاوضات.

٦٣ - السيدة رودريغز أباسكال (كوبا): قالت إن وفد بلدها يؤيد كمسألة مبدأ، ادعاءات الأرجنتين المشروعة في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وإن كوبا تمشياً مع رفضها للحروب الاستعمارية ذات الأهداف التوسعية، تعارض بقوة الاغتصاب البريطاني وما تلاه من احتلال لأراض تقع تحت سيادة الأرجنتين، مما استتبع طرد السكان الأرجنتينيين الشرعيين، وعرقله عودتهم إلى وطنهم.

٦٤ - وأضافت قائلة إنه بعد مرور ١٨٣ سنة على بدء الاحتلال البريطاني لجزر مالفيناس، و ٥٠ عاماً على اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، لم يحدث تقدم ملحوظ صوب إيجاد حل نهائي. وهذا القرار اعترف صراحة بمسألة جزر مالفيناس باعتبارها حالة استعمار وأقر بوجود نزاع على السيادة على الجزر بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، ودعا الطرفين إلى التوصل إلى حل تفاوضي للنزاع. ومع ذلك واصلت المملكة المتحدة محاولة إخفاء إجراء صارخ لاغتصاب استعماري وذلك بالتذرع بالحق في تقرير المصير وترفض استئناف المفاوضات المتعلقة بالسيادة مع الأرجنتين، بالرغم من النداءات المتكررة للمجتمع الدولي لها بالامتنال للقرار ٢٠٦٥ (د-٢٠).

مجددا في إعلانه الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٣ بشأن مسألة جزر مالدينا (A/68/856 الضميمة) دعمه لحقوق السيادة المشروعة للأرجنتين على جزر مالدينا، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش، والمناطق البحرية المحيطة بها كما أكد مجددا المصلحة الراسخة للمنطقة في استئناف المفاوضات بين حكومتَي الأرجنتين والمملكة المتحدة. وأبرز في هذا الصدد الموقف البناء المستمر للحكومة الأرجنتينية واستعدادها للتوصل عن طريق المفاوضات إلى حل نهائي لهذه الحالة الاستعمارية الشاذة.

٦٨ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد رفض بشدة في إعلانه لعام ٢٠١٠ (A/65/812)، الضميمة الثالثة)، بشأن مسألة جزر مالدينا، عمليات الاستكشاف والاستغلال الانفرادية من جانب المملكة المتحدة للموارد الطبيعية غير المتجددة في الجرف القاري للأرجنتين، في انتهاك صارخ لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١. وعلاوة على ذلك، أكد مجلس وزراء خارجية الاتحاد في الإعلان الذي اعتمده في عام ٢٠١٢، بشأن مسألة جزر مالدينا (A/66/85)، الضميمة)، أن الوجود العسكري للمملكة المتحدة في جزر مالدينا وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها يتعارض مع سياسة المنطقة في السعي إلى إيجاد حل سلمي للتراع على السيادة. وأكد المجلس مجددا رفضه لذلك الوجود وللأنشطة البريطانية الانفرادية في المنطقة المتنازع عليها بما في ذلك عمليات الاستكشاف والاستغلال لموارد الأرجنتين الطبيعية المتجددة وغير المتجددة وإجراء التدريبات العسكرية في انتهاك لقرارات الجمعية العامة. ورفض المجلس كذلك في إعلانه الخاص عام ٢٠١٢، بشأن المسألة (A/67/728، المرفق)، ما يسمى بالاستفتاء الذي أُجري في جزر مالدينا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٥.